عرقلة التنمية

تأثيرات الأسلحة الصغيرة على التنمية البشرية

تصوير كرستن هَنبرأنوس بكنشوز

قلادة من الرصاص نزيّن حَصْرَ أحد المقاتلين المتمردين الراواندين

يتعرض الناس أينما وجدوا إلى العنف المسلّح، وخاصة في تلك الأجزاء من العالم التي تخفق فيها المؤسسات العامة، ويشهد فيها النمو الاقتصادي توقفاً تاماً. والشيء المفاجئ هو توافر القليل من الأدلّة التي أمكن استنتاجها حتى الآن، على التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، للعنف المرتبط باستخدام الأسلحة الصغيرة في المجتمعات النامية. ونتيجة لذلك، فقد أخذ مجتمع التنمية يدرك جسامة المشكلة ولكن بوتيرة بطيئة. وكما يُظهر محتوى هذا الفصل، فإن توافر الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها، يمكن أن يعرقل عجلة التنمية البشرية بدرجة كبيرة، وهو يمثّل عائقاً رئيساً أمام التطلعات التنموية التي يسعى إلى تحقيقها العديد من المانحين، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية. ولهذا السبب، فإنه لا يمكن التعامل مع موضوع السيطرة على الأسلحة الصغيرة والحد من انتشارها على أنها مجرد مسألة نزع للأسلحة من منظور تقليدي؛ وإنما هي تمثّل تحدِّياً ذا معنىً ودلالة لكل من يهتمّ بالنهوض بمستوى من الأمن والتنمية.

ثمة تأثيرات مباشرة لتوافر الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها على التنمية البشرية، يمكن قياسها عملياً وتدوينها. فهي تشكّل أحد أهم الأسباب المؤدّية إلى الإصابات المميتة وغير المميتة في العديد من الدول النامية. وهذه التأثيرات المباشرة تتعدى في أثرها الألم والكرب الجسدي للضحايا، لتمتد إلى تكاليف العلاج وإعادة التأهيل ، وتكاليف الفرص المفقودة بسبب الإعاقات الطويلة المدى ومضامين الإنتاجية المفقودة لأُسر الضحايا. وتتحمل نسبة كبيرة من ضحايا هذه الأسلحة في جنوب إفريقيا وأوغندا، الديون لتغطية نفقاتها الطبيّة لمعالجة الإصابات الناجمة عن استخدام الأسلحة النارية، علماً بأن الإصابات الناتجة عن استعمال الأسلحة النارية في هذين البلدين تشكل أحد الأسباب الرئيسة للوفيات فيهما. وعلاوة على ذلك، فإن العبء المباشر الناجم عن المخاطر التي تهدد حياة السكان – مقروناً بالعبء غير المباشر المتمثّل في توفير الحماية لهم وتجنّب هذه المخاطر – يشكلان عبئاً ثقيلاً آخر على مستويات المعيشة على المجتمعات.الشكل 4–1معدلات القتل العادي والقتل باستخدام الأسلحة النارية.

من الممكن أن تكون التأثيرات غير المباشرة لتوافر الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها، مدمّرة للتنمية البشرية، ولكن هذه التأثيرات يصعب تحديد كمّيتها بشكل دقيق. وفي بعض الحالات، يمكن للعنف المسلّح أن يضعف أو يدمّر النسيج الاجتماعي والاقتصادي للأسر والأحياء المجاورة وللمجتمعات ككل. وهذه التأثيرات غير المباشرة تترابط مع بعضها البعض ويمكن أن تشتمل على ارتفاع معدل وقوع الجريمة وخطرها المميت، وعلى الانهيار السريع – في أغلب الأحيان – للخدمات الاجتماعية أو تآكلها، وعلى تراجع النشاط الاقتصادي، النظامي أو غير النظامي، وعلى تشتت الاستثمار، والمدّخرات وجمع الإيرادات والعوائد، وتدمير رأس المال الاجتماعي والثقة. وعلى سبيل المثال، تعتبر البطالة وعدم التساوي في الدخل، في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، من العوامل البالغة الأهمية في تفشي العنف المقصود، والمرتبط بالأسلحة النارية والذي يؤثر بنسب متفاوتة في الشباب اليافعين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 25 سنة.

الدول المتأثرة بالعنف الدائم المترتب على الاستعمال المستوطن للأسلحة الصغيرة تُستثنى، في الغالب، من الاستثمارات والمساعدة.

الجدول 4-7

مقارنة بين القتل والبطالة في عيّنة من دول أمريكا اللاتينية ومدنا

المدينة	البلد	معدل البطالة الوطني بين الذكور	معدل القتل في المدينة لكل 100.000 شخص	المعدل الوطني لكل 100.000 شخص
مدلين	كولومبيا	18.8*	248	70.92
مدينة غواتيمالا	غواتيمالا	5.2**	101.5	30.2
سان سلفادور	السلفادور	8.7*	95.4	8.9
كراكاس	فنزويلا	10.3**	76	15.7
ساو باولو	البرازيل	5.3*	55.8	29.17
ليما	البيرو	7.5**	25	11.5
مكسيكو*	المكسيك	5.5*	19.6	17.2
سانتياغو	تشيلي	4.4*	8	2.9
بيونس أيريس	الأرجنتين	16.5*	6.4	3.8

ملاحظات: 1995* 1998**

المصادر: آيرز (1998)، كارنيرو (2000)، منظمة العمل الدولية (2001)، غودنيك (2002)، موغا آنـــد باتشلر (2002)، الأمم المتحدة (1998أ)، قسم الإحصاءات في الأمم المتحدة (2000).

يصف هذا الفصل نوعاً من التلاقي التدريجي في الاهتمام بين أجندتي (جدولي أعمال) الأمن والتنمية الخاصتين بالأسلحة الصغيرة على مدى العقد الماضي. وقد بدأ صانعو السياسات وممارسوها – ممن لديهم توجّه نحو التنمية – بإعطاء أولوية كبيرة لقضايا الأمن التقليدية مثل منع اندلاع النزاعات، وإعادة الإعمار فيما بعد اندلاعها. وفي الوقت ذاته، هناك الكثيرون في قطاع الأمن ممن يتبنون القضايا التنموية التقليدية من مثل البيئة، والصحّة، وهموم الغذاء.

ويشكّل الإرهاب رابطاً مهمّاً بين قطاعي الأمن والتنمية: فالالتزامات المتجددة بتخفيف حدة الفقر، ومواءمة جمع المعلومات الاستخبارية تعتبر من الاستجابات الحيوية والفاعلة للتهديدات الإرهابية. وتمثّل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مجالاً آخر تلتقي فيه هاتان الأجندتان. ولكن، وعلى الرغم من وجود قبول متنامٍ للفكرة القائلة: إن توافر الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها، يمكن أن يُسهما في زعزعة الأمن، وهما يعملان على تآكل التنمية البشرية، إلا أن التوجّه التنموي الحقيقي للتعامل مع الأسلحة الصغيرة ما زال في مراحله الأولى.

ويقدّم الفصل مراجعة لثلاث من الاستجابات التنموية الواسعة النطاق، والمرتبطة مع بعضها البعض للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة، لتوافر الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها. الاستجابة الأولى: وتهدف إلى تغيير توجّهات وسلوكات الأشخاص، الذين من المحتمل أن يستخدموا الأسلحة الصغيرة من أجل خفض حجم طلبهم على الأسلحة. ولقد تبنّت بعض وكالات الأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية، هذا النهج وانخرطت في المزيد من البرامج التنموية التقليدية. أما الاستجابة الثانية: فهي تسعى إلى تقوية الإدارة المرتبطة بتنظيم وملكية الأسلحة الصغيرة، وخاصة ضمن قطاع الأمن وفي أوساط المدنيين. وقد ركّز عدد من المؤسسات المتعددة الأطراف والحكومات المانحة على هذا النهج. وأما الاستجابة الثالثة: فهي تتبنّى نهجاً براجماتياً يرتبط بجمع الأسلحة وتدميرها، ويكون هذا في الغالب في مقابل الحصول على حوافز تنموية، بهدف الحيلولة دون إعادة تداولها.

تمتلك المنظمات ذات التوجّه التنموي إمكانيات للاستجابة العملية لقضايا الأسلحة الصغيرة.

وعلى الرغم من أن حدود العلاقة الارتباطية، بين الأسلحة الصغيرة والتنمية، آخذة في الاتضاح أكثر فأكثر، إلا أنه لا بدّ من توافر المزيد من البيانات والمعلومات، للوصول إلى ترجمة كميّة أفضل للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة، للأسلحة الصغيرة على التنمية البشرية، ولتصميم مداخلات أكثر ملاءمة للسياسات. وهذه في الوضع المثالي تتمثل في إجراء دراسات مسحيّة معمّقة، وقابلة للمقارنة عَبْر الدول، تحتاج إلى استثمارات كبيرة ذات مغزىً.

وهناك حاجة مُلحة لدى المانحين، تتمثّل في تعزيز عملية رصد وتقييم المداخلات، أو في الجهود المبذولة حالياً لخفض انتشار الأسلحة. ولا بدّ لتدابير النجاح من تناول ما هو أبعد من عدد المسدّسات والبنادق التي يتم جمعها، إضافة إلى اختبار المدى الذي تعمل فيه هذه البرامج، على خفض عدد الوفيات والإصابات، وتحسين أمن وسلامة الأفراد والمجتمعات. كما يجب على الجهات الفاعلة في مجال التنمية أن تهتمّ بمثل هذه الجهود؛ لأنها قد تكون ذات انعكاسات إيجابية على الاقتصاد، وعلى نوعية الحياة للمنتفعين، ومعدّلات نجاح المشاريع التنموية.